

الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين

U.N.P.E.F

اللجنة الوطنية لموظفي التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني

البريد الإلكتروني : ncspogs@unpef.dz

الجزائر العاصمة في : 2018/12/23

بيان مساندة

تتابع اللجنة الوطنية لموظفي التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بقلق شديد ما آلت إليه وضعية الزميلة " ب- أمينة " مستشارة متربصة للتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بثانوية ابن خلدون بباب الوادي ، والتي صدر في حقها قرار بالتسريح من طرف مديرية التربية للجزائر وسط بعد إحالتها على مجلس التأديب بتاريخ 2018/12/19 بتهمة التلاعب بتوجيه التلاميذ وتحميلها فضائح ومشاكل الثانوية المذكورة خلال الموسم الدراسي المنصرم ، وكأن بالثانوية مسير واحد وهو مستشارة التوجيه الأمر الذي يتنافى مع الواقع والنصوص التنظيمية وبناء عليه تسجل اللجنة الوطنية ما يلي:

01- المستشار متربصة ومجال تدخلها محدد وفق ما تنص عليه المناشير المتعلقة بمهام مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في المؤسسات التعليمية والنصوص القانونية المسيرة للحياة المدرسية.

02- تحديد المسؤوليات لمسير المؤسسة في حجز نقاط التلاميذ ولمديرية التربية في متابعة العملية وهو ما تمليه بروتوكولات الرقمنة.

03- عدم انعقاد مجلس القبول والتوجيه بالثانوية الذي يرأسه المدير (ة) كما ينص عليه القرار الوزاري رقم 74 المؤرخ في 12 جويلية 2018 المتضمن كليات إنشاء مجلس القبول والتوجيه في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وهو المسؤول عن انعقاده وعن المحاضر التي يؤشر عليها حسب النموذج الوزاري.

04- لجنة التحقيق والتفتيش المعينة من طرف مديرية التربية للجزائر وسط والمتكونة من مفتشي التربية الوطنية أعفتها في تقريرها من مسؤولية ما وقع من أخطاء هي في الأصل ليست من مهامها بل مهام مسيري الثانوية .

إن عدم الأخذ بعين الاعتبار في ما جاء في تقرير اللجنة خلال اجتماع المجلس التأديبي يدل على النية المبيتة لتحميل الزميلة مسؤولية يعفيها القانون منها وجعلها مطية للتغطية عن الفضائح والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة وإبعاد المسؤولين الحقيقيين سواء في الثانوية أو مديرية التربية . وعليه فإن اللجنة الوطنية لموظفي التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني تعتبر هذا القرار تعسفا وظلما في حق زميلتنا نظرا للغموض الذي لا يزال يكتنف القضية وكذلك الإجراءات المتخذة خلال المجلس التأديبي وتشكيلته ، وتعلن مساندتها المطلقة ووقوفها إلى جانب المستشارة من أجل إنصافها ورد الاعتبار لشخصها حتى لا تكون ضحية أخطاء وسوء التسيير وطمس للحقائق.

وتطالب اللجنة الوطنية الوزارة الوصية بالتدخل العاجل من أجل :

* /إلغاء القرار التعسفي القاضي بتسريح المستشارة .

* /إيفاد لجنة تحقيق وزارية من أجل التقصي في حيثيات القضية بالمؤسسة المعنية خلال نهاية السنة الدراسية

ختاما : تدعو اللجنة الوطنية جميع موظفي التوجيه والإرشاد ومنتسبي السلك إلى التجند والاستعداد للموقف الاحتجاجي الذي سيحدد لاحقا تضامنا مع الزميلة

ما ضاع حق وراءه مطالب

رئيس اللجنة الوطنية

حسبي فيصل



تأشيرة المكتب الوطني

